

Distr.: General

24 April 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣٦

المعقودة في المقر، نيويورك

يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو (نائب الرئيس) (رومانيا)
وبعد ذلك : السيد براوزي (نائب الرئيس) (إيطاليا)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب الرئيس، تولى مهام الرئاسة السيد نيكوليسكو (رومانيا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

تقديم مشروع القرار A/C.2/54/L.22

١ - السيد مكسيميتشيف (الاتحاد الروسي): قدم مشروع القرار A/C.2/54/L.22 المعنون "أوجه الترابط والتضافر فيما بين الاتفاقيات البيئية والمتصلة بالبيئة" نيابة عن أصحاب المشروع (الاتحاد الروسي، وتركيا، وكندا، ونيوزيلندا)، وقال إن مشروع القرار يقدم في إطار البند ١٠٠ (البيئة والتنمية المستدامة) لا في إطار البند الفرعي (أ) منه كما ورد في الوثيقة نفسها؛ وطلب إلى الأمانة العامة تصحيح الخطأ في حال تنقيح النص.

٢ - وبيّن أن مشروع القرار هو ثمرة تبادل آراء غير رسمي فيما بين الوفود المهمة، وهو تبادل أسهم كثيرا في تطوير وتحسين نطاقه ومضمونه، كما أن المشروع يستند إلى جهود سابقة قامت بها عدة هيئات حكومية دولية، من بينها الجمعية العامة، ومنظمات دولية بغية تعزيز الطبيعة المتتامة للجهود التي بذلت في إطار مختلف الاتفاقيات، ومساعدة الدول والمجتمع الدولي ككل بهدف تحسين تنفيذ الالتزامات المضطلع بها بموجب الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة.

٣ - ومضى قائلا إن أصحاب مشروع القرار سعوا إلى القيام، على أساس صياغة سبق الإتيان عليها، بتحرير وثيقة تحدد الأهداف العامة للنظر في أوجه الترابط فيما بين الاتفاقيات التي اعتمدتها الجمعية العامة وذلك دون التدقيق الزائد عن الحد في تفاصيل عملية تعتبر واسعة النطاق وقائمة على المشاركة.

٤ - وقال أخيرا إنه يجب القيام بالعملية مع الحفاظ على الطبيعة المستقلة لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات وما لهؤلاء الأطراف من امتيازات تتيح لهم اتخاذ خطوات محددة في سبيل تنفيذ الاتفاقيات.

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية (تابع) (A/54/152-E/1999/92)

٥ - السيد الخليفة (البحرين): قال إن التقرير الذي قدمه الأمين العام (A/54/152-E/1999/92) يوجه الانتباه إلى الأنشطة التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك توسيع المستوطنات وهدم المنازل العربية، وإلى ما لتلك الأنشطة من أثر سلبي على صحة السكان. وتشمل الأنشطة الأخرى المماثلة الإستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين وتحويل الموارد المائية من الأراضي الفلسطينية إلى الأراضي الإسرائيلية دون اعتبار لما يترتب على تلك الإجراءات من آثار ضارة.

٦ - وأشار أيضا إلى إلقاء النفايات السمية من قبل القوات الإسرائيلية وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ خرقا لأحكام اتفاقيات جنيف، ولاسيما منها الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وكذلك خرقا لأحكام قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولاسيما منها قرارا مجلس الأمن ٤٤٦ (١٩٧٩) و٤٦٥ (١٩٨٠) اللذان أعلننا أن تلك الممارسات تشكل عقبة خطيرة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وتسبب ضررا في الأراضي، وتزيد من تفاقم التلوث في المنطقة.

٧ - ومضى قائلا إنه لا نزاع في أن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تساعد على عملية السلام في الشرق الأوسط بالنظر إلى أن تلك العملية لا يمكن أن تمضي قدما إلا إذا استرد العرب حقوقهم المشروعة وفقا للقانون الدولي، والمؤتمرات التي عقدت بشأن الموضوع، ومبدأ "الأرض مقابل السلام"، وكذلك وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٧٨). وتتطلب تلك العملية أيضا احترام حق الشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة خاصة به عاصمتها القدس، وانسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري، إلى الحدود التي كانت قائمة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، الأمر الذي يعني أيضا انسحاب القوات التي تحتل جنوب لبنان.

٨ - وبيّن أن ممارسات القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لا تتفق مع المفاوضات الجارية في سياق عملية السلام وتخالف أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الذي أكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية، ودعا إسرائيل إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقدان تلك الموارد أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

٩ - السيد العياري (تونس): قال إن ممارسات السلطة القائمة بالإحتلال، إسرائيل، في الأراضي العربية المحتلة تنتهك نص وروح اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، ولا سيما منها الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وكذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأضاف أن تقرير الأمين العام عن الموضوع يعدد المسائل التي تسبب الجزع للسكان العرب، ويبرز نية السلطات الإسرائيلية في محاولة جعل السياسة المتصلة بالمستوطنات أمرا واقعا، ويوجه الانتباه إلى انتهاكات حقوق السكان العرب الذين تُصادر أموالهم ويطردون من أراضيهم.

١٠ - ومضى قائلا إن ممارسات الاستغلال ونزع الملكية التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين، بما فيها حرمانهم من مياه الشرب، تجعل من غير الممكن لهم العمل في أراضيهم، وبذلك فهم يحرمون من إمكانية الحياة الكريمة. والقيود المفروضة على السكان الفلسطينيين تشمل مجالي النقل والغذاء كما تشمل إغلاق الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية.

١١ - وبيّن أن تقرير الأمين العام يلفت الانتباه إلى القوانين والإجراءات التي تطبقها السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ضد السكان العرب في مجالات من قبيل الإستثمارات، والتجارة، والاقتصاد، والبيئة، وكذلك إلى ما لهذا من آثار ضارة بصحة سكان تلك الأراضي، كما أنه يكشف عن معاناة السكان العرب في الجولان السوري الذي احتلته إسرائيل.

١٢ - وأضاف أنه يجب تنفيذ جميع الإلتزامات المضطلع بها بشأن مختلف جوانب عملية السلام، التي تهددها أعمال السلطة المحتلة نفسها. ونجاح تلك العملية يتوقف على مراعاة المبادئ الأساسية التي تستند إليها جميع الإلتفاقات الرامية إلى تعزيز السلام، وإلغاء جميع القيود المفروضة، والوفاء بكل الإلتزامات المضطلع بها لكي يتسنى للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته الخاصة به، وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

١٣ - السيد أبو الغيط (مصر): بعد أن أعرب عن أمله في مواصلة استكمال المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام عن البند قيد النظر، قال إن مصر أخذت ولا تزال تأخذ بزمام القيادة في اتخاذ تدابير ترمي إلى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وأضاف أن النهج الإستراتيجي الذي تهدي به مصر فيما تتخذه من إجراءات يستند إلى مبادئ أساسية، من بينها ضرورة احترام سيادة الشعوب، بما في ذلك سيادة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية.

١٤ - ومضى قائلاً إن السياسات والممارسات التي تنتهجها حكومات إسرائيل المتتابة فيما يتعلق بالمستوطنات، والإستغلال المجحف للموارد الطبيعية، كل ذلك ينافي مصالح الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصالح السكان العرب في الجولان السوري المحتل، كما ينافي الجهود المستمرة التي يبذلها كل اللابعين في المنطقة من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وذكر أن تلك الممارسات، التي تحرم مالكي الأراضي من حقهم الطبيعي في ممارسة السيادة على مواردهم على نحو يتفق مع أمانهم المشروعة في التنمية والتقدم، تنتهك بجلاء الحقوق الأساسية المعاد تأكيدها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمقررة بموجب القانون الدولي.

١٥ - وأشار إلى جوانب معينة من تقرير الأمين العام، فبيّن، أولاً، أن الممارسات الإسرائيلية تعكس استراتيجية منهجية تقوم على الإستيلاء على الجزء الأكبر من الأراضي عن طريق فرض أمر واقع في الميدان وانتهاج سياسات ترمي إلى طرد المالكين الحقيقيين لصالح أقلية من المحتلين. وبيّن، ثانياً، أن الهيمنة الإقتصادية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية تعرقل التنمية الإقتصادية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، وذلك خلافاً لمعايير القانون الدولي وللمعايير الأساسية فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.

١٦ - وواصل كلامه قائلاً إن التمييز الذي يمارس فيما يتعلق بالحق في المياه لأغراض الاستعمال اليومي والزراعة مثال واضح على الممارسات الإسرائيلية. يضاف إلى ذلك أن تلك الممارسات التمييزية تشجع التلوث الضار بسكان الأراضي العربية المحتلة لأن الصناعات المولدة للتلوث تنجذب إلى تلك الأراضي لما تتلقاه من إعفاءات ضريبية. وبيّن أن تلك سياسة متعمدة من جانب حكومة إسرائيل بقدر ما يتعلق الأمر بتطبيق معايير معترف بها دولياً بشأن البيئة في الأراضي العربية المحتلة. كما بين أن إسرائيل تحد أيضاً من حق السكان العرب في الجولان السوري المحتل في التعليم، وهي بذلك تصدر مستقبل جيل كامل من الشباب وتنتهك الحق الطبيعي للسكان في تحسين مستوى معيشتهم.

١٧ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة ومجلس الأمن، في جميع قراراتهما بشأن الموضوع، أدانا الممارسات التي تطبقها إسرائيل في المستوطنات كما أدانا ما لهذه الممارسات من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على سكان الأراضي المحتلة العرب، وأكدوا مرة بعد مرة أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس. وقال إن هذا يصدق بصفة خاصة على قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي أعاد تأكيد الحاجة إلى النظر في اتخاذ تدابير تكفل حماية غير متحيزة للأراضي والممتلكات الخاصة والعامة والموارد المائية للسكان العرب والفلسطينيين.

١٨ - وأعرب عن أمله في أن تتخذ حكومة إسرائيل الخطوات اللازمة لإنهاء الممارسات غير المشروعة التي تطبقها في الأراضي، وهي ممارسات تزيد من تردي الحالة التي يتعين على سكان تلك الأراضي مواجهتها يوميا. وأعلن أن الحل القطعي لجميع جوانب عملية السلام في المنطقة يتطلب من إسرائيل الاعتراف بحتمية التنفيذ الدقيق لذلك المبدأ الأساسي، مبدأ "الأرض مقابل السلام"، الذي استندت إليه مفاوضات مدريد. ومن شأن تطبيق ذلك المبدأ أن يؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتمهيد السبيل بذلك لتحقيق حل دائم للنزاع على أساس حق الجميع في الأمن؛ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي التي احتلت بعد ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية؛ وانسحاب إسرائيل من الجولان السوري المحتل وجنوب لبنان؛ والتشجيع على إقامة علاقات سلمية ومبنية على حسن الجوار بين بلدان المنطقة تستند إلى التعاون والأمن والسلام للجميع.

١٩ - السيد رحمة الله (السودان): قال إنه أخذ يتضح أكثر فأكثر أن إقامة المستوطنات العديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل قد ولد مجموعة وفيرة من المشاكل الخطيرة بالنسبة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، وأن حل تلك المشاكل يجب أن يستند إلى أحكام قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وإلى مبدأ "الأرض مقابل السلام".

٢٠ - ومضى قائلاً إن التقرير المقدم من الأمين العام يشير، على غرار السنوات السابقة، إلى المصاعب التي تواجه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة نتيجة لسياسات وممارسات السلطات الإسرائيلية، التي تشمل إغلاق الأراضي المحتلة، الأمر الذي يزيد من تردي أحوال معيشة الفلسطينيين والسكان العرب في الجولان السوري المحتل. ويكرر التقرير أيضا تبيان ما ترتب على الاحتلال الإسرائيلي من آثار خطيرة، ولاسيما على الخدمات الصحية للفلسطينيين، كما يندد بالقيود التي تفرضها إسرائيل على الطلاب الذين يضطرون من أجل حضورهم المدارس بانتظام إلى المرور في نقاط تفتيش أقامت إسرائيل وإلى مواجهة عقبات أخرى.

٢١ - وبيّن أن واحدا من أخطر مظاهر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة هو ما لهذين الأمرين من أثر سلبي على توفير مياه الشرب للفلسطينيين وعلى نوعية تلك المياه وكميتها. كما أن السيطرة التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الجولان السوري المحتل وتجاهلها لتلك المسائل يؤديان إلى آثار سلبية على البيئة. وتقع في الجولان ينابيع عدة جداول هامة تصب في الجليل وفي نهر الأردن ونهري بانياس ودان، وتشكل كلها مصادر المياه الرئيسية لإسرائيل.

٢٢ - وقال إن على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، ومن الجولان السوري. كما يجب رفع القيود عن تنقل الأشخاص وحركة البضائع التجارية، فضلا عن رفع جميع القيود المفروضة على الدخول إلى القدس والخروج منها. ومن الضروري مطالبة إسرائيل بإنهاء جميع ممارساتها غير المشروعة في الأراضي المحتلة، بالنظر إلى أنها تعيق التنمية الاقتصادية وتحقيق السلام الدائم في المنطقة.

٢٣ - السيد موسوي (لبنان): قال إن لبنان مافتئ يعاني الإحتلال الإسرائيلي الجائر لأكثر من ٢١ سنة، وهو يشارك المجتمع الدولي قلقه بشأن الممارسات اللاإنسانية التي تطبقها قوات الإحتلال ضد سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

٢٤ - ومضى قائلاً إن الإحتلال الإسرائيلي كانت له آثار اقتصادية واجتماعية كثيرة على أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب في الجولان السوري المحتل. وأضاف أن الأراضي الفلسطينية لا تزال تُصادر، والمنازل الفلسطينية لا تزال تهدم، والمستوطنات غير القانونية لا تزال تبنى في الأراضي المحتلة، كما أن إسرائيل لا تزال تحاول ضم القدس الشرقية إليها وإخراج الفلسطينيين منها؛ هذا إلى أن الناس لا يزالون يقتلون على أيدي قوات الإحتلال والمستوطنين، ولا يزال للإحتلال أثره الخطير على الرعاية الطبية والتعليم والبيئة في الأراضي المحتلة، ولا تزال القيود والتدابير الأمنية تحول حياة الناس اليومية إلى جحيم؛ وفي إمكان لبنان، لسوء الحظ، أن يشهد على كل هذا. وبالمثل، نجد في الجولان السوري الواقع تحت السيطرة الإسرائيلية أن ثمة أراض تضم، ومستوطنات تقام، وموارد مياه تنبع فيه يحوّل مجراها وتسرق، والسكان العرب فيه أصبحوا رهائن نتيجة للقيود الأمنية والضرائب الفادحة التي تجبر الناس على أن يعيشوا من غير عمل ويواجهوا مصاعب هائلة.

٢٥ - وأعلن أن وفد بلده يؤيد الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. وأضاف أن استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية وانتهاجها لسياسة توسيع المستوطنات يناهض روح عملية السلام.

٢٦ - وأهاب بالمجتمع الدولي أن يصر على أن تنهي إسرائيل تلك الممارسات غير المشروعة وتحترم قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعيد تأكيد عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وتطالب إسرائيل بالانسحاب من جنوب لبنان ومن الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس والجولان السوري. كما أن على إسرائيل أن تنسحب إلى حدود عام ١٩٦٧.

٢٧ - واختتم كلامه بقوله إن وفد بلده يحث الجمعية العامة على أن تعتمد التوصية المقترحة الجديدة التي تعيد تأكيد السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل، على مواردهم الطبيعية.

٢٨ - السيد البدر (قطر): قال إن التقرير الذي قدمه الأمين العام يبين إلى أي حد مضت إسرائيل في ممارساتها المتصلة بمصادرة الأراضي وتحويل الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وفي الجولان السوري المحتل بصورة غير قانونية.

٢٩ - وأضاف أن إسرائيل أخذت تنسى عملية السلام التي بدئت في مدريد قبل ثماني سنوات، والتي تقتضي بأن تضع إسرائيل حدا لكل تلك الممارسات. وأعرب عن أسفه لعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منها قرارات مجلس الأمن، التي نصت على أن الاستعمار من جانب إسرائيل أمر غير قانوني ويشكل عقبة في سبيل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة. وجدير بالذكر أيضا أن المجتمع الدولي أدان ضم الجولان السوري واعتبره خاليا من الصحة.

٣٠ - ومضى قائلا إن وفد بلده يود أن يوجه الانتباه إلى قرار الجمعية العامة ١٩٦/٥٣ الذي أكد من جديد حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في مواردهم الطبيعية، ودعا إسرائيل، في جملة أمور، إلى عدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري المحتل، أو التسبب في فقدان هذه الموارد أو استنفادها أو تعريضها للخطر.

٣١ - وأعلن أن وفد بلده يدعو إسرائيل، مرة ثانية، إلى اتخاذ خطوات جديدة لتحقيق الاستقرار في المنطقة، والكف عن استفزاز المواطنين العرب، والعدول عن ممارسة مصادرة الأراضي والموارد الطبيعية. كما أنه يحث إسرائيل، على سبيل الاستعجال، على استئناف عملية السلام مع الجمهورية العربية السورية ولبنان من النقطة التي انتهت بها والبدء في الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. واختتم كلامه بقوله إن وفد بلده يتطلع إلى القرن الحادي والعشرين آملا أن يكون قرنا خاليا من الحرب ويخيم السلام والأمن فيه في المنطقة.

٣٢ - السيد حنيف (باكستان): قال إن احتلال الأراضي الفلسطينية كانت له آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة بالنسبة إلى شعب أبناء فلسطين الذين يحرمون من حقوقهم المشروعة في وطنهم. وأضاف أن إسرائيل أوجدت نظاما من التقييدات التي تمنع الفلسطينيين من استخدام مواردهم لسد حاجاتهم الأساسية. ومعظم الأنشطة الإسرائيلية تعرض الشعب الفلسطيني لمخاطر صحية، وهي مشكلة يزيد من تفاقمها عبء تمويل خدمات الرعاية الصحية ونسبة البطالة الآخذة في الإرتفاع.

٣٣ - ومضى قائلا إن الأمر لا يقتصر على أن حالة البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلغت درجة حرجة بل نجد أن أجر العاملين يقل بكثير عن الأجر الأدنى الذي يتلقاه السكان الآخرون؛ ويشكل مثل هذا التمييز انتهاكا للحقوق الأساسية للعمال. وقد أدى استمرار الإحتلال أيضا إلى تفاقم مشاكل الإقتصاد الكلي، كما أن غموض الحالة القانونية والسياسية أعاق الاستثمار والنمو.

٣٤ - وذكر أن الحالة في الجولان السوري لا تختلف عن تلك الحالة؛ إذ ظل تنقل السكان العرب مقيدا، كما يواجه أولئك السكان مزيدا من التدهور في أحوال المعيشة يرجع إلى القيود التي تفرضها إسرائيل على العمالة والتعليم وكذلك إلى السياسات الضريبية.

٣٥ - وواصل كلامه قائلاً إن تكرر إغلاق الحدود والغموض السائد في تلك المناطق قد أثرا على التجارة، وبخاصة على الصادرات، ولم يكن من الممكن إنعاش الإستثمار الخاص. وأكد، بناء على هذا، على وجوب تنفيذ أحكام اتفاقات أوسلو ومذكرة واي ريفر، ووقف فورة التوسع في المستوطنات حالا، وإعادة الأرض المحتلة إلى الفلسطينيين.

٣٦ - وقال إن التاريخ أثبت أن نضال الشعوب ضد الإحتلال الأجنبي ومن أجل إحقاق حقهم في تقرير المصير لا يمكن قمعه لمدة طويلة. وعلى المنادين بالديمقراطية ألا يكتفوا بمكيالين في تعاملهم مع الحق في تقرير المصير، ولا سيما بالنسبة إلى الذين يرحلون تحت الإحتلال الأجنبي. ومن واجب المجتمع الدولي أن يكفل للشعب الفلسطيني القدرة على أن يعيش في وطنه معززا مكرما وأن يضع حدا للسيطرة الأجنبية في جميع أنحاء العالم لصالح ضمان السلم والأمن الدوليين.

٣٧ - تولى السيد براووزي (إيطاليا)، نائب الرئيس، مهام الرئاسة.

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي (A/54/3، A/54/407)

٣٨ - السيد تشيفيلي (الأمين العام المساعد، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية): قدم تقرير المجلس الإقتصادي والإجتماعي (A/54/3)، فقال إن التصدير الذي كتبه السيد فولتشي، رئيس المجلس، أبرز السمات الرئيسية لأعمال المجلس خلال السنة. وأضاف أن السنة اتسمت بدرجة خاصة من روح الابتكار والإنتاجية؛ وقد بنى المجلس على أساس التحسينات التي أدخلت في السنوات القليلة الماضية، ومن بينها المكاتب التي تعمل كفرق وثيقة الصلة بعضها ببعض ولكن بتوزيع محدد المعالم للمسؤوليات عن إعداد البنود الرئيسية في جدول الأعمال. وأشار إلى أن الدورة الموضوعية زودت المجلس بإحساس جديد بهويته وأهدافه واستشعار جديد لفعاليتها امتد إلى أساليب عمله وإلى مضمون نتائج ذلك العمل على السواء.

٣٩ - وتناول أساليب العمل، فقال إن المجلس تمكن، بفضل التحضير المبكر عن طريق المشاورات غير الرسمية وأفرقة الخبراء، من أن يكمل جميع عناصر جدول أعماله المترامي الأطراف خلال الدورة الموضوعية وأن يعتمد بلاغات ونتائج صادرة عن مختلف أجزاء الدورة. وبيّن أن المواضيع التي بحثت في شتى الأجزاء صيغت على نحو يمكن من أن يبنني بعضها على أساس بعض كما يمكنها من الإسهام من زوايا مختلفة في الهدفين الأساسيين، هدف القضاء على الفقر وهدف التنمية، اللذين كانا بمثابة الفكرتين المهيمنتين على الدورة ككل وساعدا عل إبلاغ رؤية موحدة عن الدور النهائي للمجلس نفسه.

٤٠ - وأشار إلى أن التحسينات الإجرائية تضافرت بدورها مع ذلك الإحساس الجديد بالتركيز على الهدف لتساعد المجلس من خلال الجهود المجمعمة لمكتب المجلس وأمانته، على جعل صورته بارزة للعيان أكثر من أي وقت مضى في الصحافة وعلى شبكة الإنترنت.

٤١ - وواصل كلامه قائلًا إن أهم إسهام أسهم به، على صعيدي المفاهيم والسياسة العامة، البلاغ الوزاري الذي اعتمده الجزء الرفيع المستوى كان إدماج بعدي العمالة ونوع الجنس في مسألة النضال ضد الفقر. ولم يقتصر المجلس على إعادة تأكيد الالتزامات بالقضاء على الفقر، والمساواة بين الجنسين، والعمالة الكاملة التي تم الإضطلاع بها في كوبنهاغن وبيجين، بل أصدر أيضا توصيات ملموسة لتحقيق تلك الأهداف الثلاثة سوية، فنهض بذلك بجانب أساسي من جوانب دوره، يتمثل في التصدي على نحو متكامل للقضايا الأساسية في مجال السياسة العامة. وقد استفادت تلك النتيجة استفادة كبيرة من حوار دام يوما واحدا بشأن السياسات العامة مع رؤساء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة التجارة الدولية. وقد مكن الحوار أعضاء المجلس من النظر في مبادرة كولونيا المتعلقة بالدين وتقييم الحالة الإقتصادية في العالم. وكان بطء نمو البلدان النامية والتكاليف البشرية الباهظة للأزمة المالية بين مواطن الإهتمام الرئيسية التي انتظمت الحوار.

٤٢ - وبيّن أن القضاء على الفقر شكل مع بناء القدرات موطن التركيز الرئيسي للجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية. وقد أطلق المجلس نداء قويا من أجل متابعة تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة في تلك المجالات وجعله أكثر كفاءة بوصفه جزءا من التوجيه الموضوعي الذي يقدمه هو من أجل مواصلة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. واتسمت المناقشة بالإعراب عن القلق العميق إزاء الإنخفاض في الموارد الأساسية المخصصة للأنشطة التشغيلية ومصاعب التمويل التي أخذت تنشأ في وقت تحقق فيه نتائج ملموسة ويحز في تقدم حقيقي في عملية الإصلاح.

٤٣ - وذكر أن القضاء على الفقر كان أيضا موطن تركيز هام في جزء التنسيق الذي ركز على التنمية في أفريقيا. وأضاف أن النتائج المتفق عليها التي اعتمدها المجلس سلطت الضوء من جديد على الصلات بين السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية. وقد أعاد المجلس تأكيد الأولويات التي نص عليها برنامج عمل القاهرة وبرنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات وقدم، في الوقت نفسه، توجيهات فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق هذه الأولويات في مجالات أساسية من قبيل التعليم والصحة.

٤٤ - أما موضوع الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية، أي تقديم المساعدات الخاصة في المجالين الإقتصادي والإنساني ومجال الإغاثة في حالة وقوع الكوارث، فقد مكن المجلس من التصدي لقضايا التنسيق مع إدخال منظور التنمية الأطول أجلا. وأوصى المجلس بإجراء عدد من التحسينات الأخرى في عمليات النداءات الموحدة لكي يمكن لها توليد استجابات أنجع. وكرر المجلس التأكيد على ضرورة التصدي للإغاثة والتعمير والتنمية في وقت واحد وعلى نحو يعزز كل واحد منها الآخر. وشدد على أهمية التخطيط للإصلاح في مرحلة مبكرة جدا كما شدد على ضرورة إيجاد نظم للتمويل تتسم بمزيد من المرونة لأغراض البرمجة الإنتقالية. وبالرغم من أن ذلك الجزء لا يزال في المرحلة التجريبية فإنه يسهم من قبل إسهاما واضحا في الإدارة الإجمالية للأنشطة الإنسانية.

٤٥ - واستطرد قائلًا إن جزءا مبتكرا من نتائج الجزء العام من الدورة هو القرار الذي اتخذته المجلس بشأن هايتي وحملت على اتخاذه توصية أصدرها مجلس الأمن. وأشار إلى أن ذلك القرار نص على السمات الرئيسية لبرنامج طويل الأجل لدعم هايتي يشتمل على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والمتصلة بحقوق

الإنسان ويتضمن توصيات بشأن السمات الرئيسية لحضور الأمم المتحدة المستمر في هايتي. وبيّن أن البنك الدولي وجميع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة أيدت بقوة صوغ ذلك القرار وأن هذا ساعد بدوره على النهوض بالدور التنسيقي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

٤٦ - وأوضح أن الكثير من الإجراءات التي اتخذها المجلس في إطار الجزء العام من الدورة ربطت بتعزيز الإدماج الفعال لعمليات متابعة المؤتمرات الرئيسية المعقودة في التسعينات. وقد أكد الجزء العام عزم المجلس على توجيه أعمال أجهزته الفرعية على نحو أفضل، كما أن المجلس تفحص تقارير هيئاته الفرعية وعمد إلى تعديل النتائج التي خلصت إليها لتعزيز التماسك فيما بينها.

٤٧ - وذكر أن المجلس ماضٍ في ترسيخ دوره بوصفه أهم متحوري الأمم المتحدة مع مؤسسات بریتون وودز. وقد عقد اجتماعات مع مجلس محافظي البنك الدولي ومع مجلس محافظي صندوق النقد الدولي للتصدي لمجموعة عريضة من القضايا من بينها العلاقة بين أداء الأسواق المالية الدولية والاستقرار في التمويل لأغراض التنمية. وأكدت تلك الاجتماعات أن ثمة وحدة غرض متنامية بين الأمم المتحدة وبين مؤسسات بریتون وودز والتزاما بالتعاون أقوى منه في أي وقت مضى.

٤٨ - وأشار إلى إحراز تقدم كبير في عام ١٩٩٩، ولكنه قال إنه لا يزال هنالك شيئا كثيرا ينبغي عمله. وقال إنه يجب إيجاد طرق لتعزيز دعم المجلس للجمعية العامة ولدوره التنسيقي هو. وفي إطار ذلك المنظور، من المتوقع أن يتبين أن الإصلاحات الجارية على كل من المجلس ولجنة التنسيق الإدارية تعزز بعضها بعضا من حيث تقوية تماسك وتنسيق السياسات العامة في منظومة الأمم المتحدة كلها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يعمق حوارهِ وتفاعلاتهِ مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وأن يترك في الوقت نفسه لأعضاء المجلس وقتا يكفي لتناول جدول أعماله المترامي الأطراف. وسيكون هذا أمرا ذا أهمية خاصة حين يعالج المجلس موضوع تكنولوجيا المعلومات لأغراض جزئه الرفيع المستوى في السنة التالية. كذلك ينبغي استعراض وتقوية الروابط بين اجتماعات المجلس مع مؤسسات بریتون وودز وبين الجزء الرفيع المستوى وذلك لكي يتسنى لهاتين الفئتين من الاجتماعات أن تبني كل منهما على نحو أفضل على الأساس الذي تبني عليه الأخرى. واختتم كلامه بقوله إن الأمانة العامة على استعداد لتقديم دعمها التام لتكفل استدامة تجديد حيوية المجلس.

٤٩ - السيد طالبوت (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجلس سعى إلى تعزيز أداء دوره الرئيسي القائم على تشجيع التنسيق في المجالين الاقتصادي والإجتماعي والمجالات ذات العلاقة فيما بين مختلف الجهات الفاعلة في المنظومة. كذلك شجع المجلس على الحوار والتفاعل بين مؤسسات بریتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة. وقد اجتمع لأول مرة مع المجلسين التنفيذيين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتعزيز التعاون على الصعيد الحكومي الدولي.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، عمل المجلس الشئ الكثير، ولاسيما على صعيد الجزء الرفيع المستوى، لإبراز قضايا أساسية تتعلق بالتنمية مثل إمكانية دخول الأسواق والقضاء على الفقر. ومجموعة الـ ٧٧ والصين يرحبان بنتائج ذلك الجزء التي تتناول النهوض بالمرأة ويعلقان أهمية كبيرة على مسألة تكنولوجيا المعلومات التي سينظر فيها

في الجزء الرفيع المستوى المقبل. ويمكن أن تستخدم تلك المناسبة في مواصلة بلورة التفكير فيما يتصل بالدور الذي ينبغي أن تقوم به الأمم المتحدة في ذلك المجال الحيوي. وفي هذا الصدد، من المهم أن تفسح الجمعية العامة المجال لمناقشة كاملة لقضايا العلم والتكنولوجيا خلال دورتها الخامسة والخمسين بغية الاستفادة من النتائج التي خلص إليها المجلس في ذلك المجال. وهناك مبادرة هامة أخرى اتخذها المجلس في عام ١٩٩٩ تنطوي على استشارة اهتمام عام أكبر بأعماله وتعزيز شفافية مداولاته عن طريق استخدام شبكة "الويب" العالمية.

٥١ - ومضى قائلا إنه بالرغم من التقدم الذي أحرزه المجلس فإنه لا تزال هناك بضعة مجالات تقتضي القيام بالمزيد من الأعمال فيها. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا يزال يساورهما القلق بسبب التأخر في تقديم التقارير الذي يؤثر أثرا سلبيا في نوعية النقاش الذي يدور حول مختلف القضايا. ويجب توجيه الإهتمام أيضا إلى الحاجة إلى زيادة ترشيد الأعمال التحضيرية لدورات المجلس، وبخاصة دورته الموضوعية. كما يجب توجيه الإهتمام إلى الجوانب السوقية من الأعمال التحضيرية بغية التخفيف إلى أقصى حد من عبء هذه العملية، ولا سيما بالنسبة إلى الوفود الصغيرة، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز نوعية التداول والتفاوض.

٥٢ - السيد كاريائنين (فنلندا): تكلم باسم الإتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إليه المؤلفة من إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا ولتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبة إليه المؤلفة من قبرص ومالطة وكذلك إيسلندا، فرحب بتقوية الاتصالات بين المجلس وبين مؤسسات بريتون وودز. وأشار إلى أن اجتماعات نيسان/أبريل جمعت بين صانعي السياسات في مجال التعاون الإنمائي والشؤون الخارجية والتمويل، في حين أن الاجتماعات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نهضت بالحوار بشأن عدة قضايا اقتصادية واجتماعية عالمية. وقال إن الإتحاد الأوروبي يتطلع إلى مواصلة تلك العملية.

٥٣ - ومضى قائلا إن حضور الكثير من اللاعبين الرئيسيين في ميدان الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومن بينهم رؤساء مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والإونكتاد ومنظمة العمل الدولية، أدى إلى جعل الحوار في بداية الدورة الموضوعية مثمرا بشكل خاص. وأضاف أن الجزء الرفيع المستوى، بإبرازه أثر تمكين المرأة على القضاء على الفقر، نجح في التوعية وفي إدراج المسائل المتصلة بنوع الجنس في جدول الأعمال خلال جانب كبير من الدورة الموضوعية.

٥٤ - وواصل كلامه قائلا إن الجزء المتصل بالأنشطة التنفيذية تناول أيضا مسألة القضاء على الفقر وأبرز الحاجة إلى استجابات مرنة تقرر بوجوه الترابط بين التنمية الاجتماعية وبناء القدرات والقضاء على الفقر. كما أنه ركز على متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٣ بشأن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وبيّن أن الإتحاد الأوروبي سره بشكل خاص أن يعلم أن لجنة التنسيق الإدارية أبدت التزامها بتنفيذ القرار بطريقة متماسكة ومنسقة تعكس التزام منظومة الأمم المتحدة كلها بالسعي الدائب لإيجاد برنامج تنفيذي متكامل.

٥٥ - وصرح أن الإتحاد الأوروبي يعلق أهمية خاصة على الاجتماع المتصل بالمؤشرات الأساسية وعلى النتائج المتفق عليها في الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة من حيث أنها ستتيح توجيهات مفيدة في الجهود الرامية إلى دعم التنمية الإجمالية في أفريقيا.

٥٦ - وذكر أن الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من الدورة أصبح منتدى مفيدا لإجراء حوار بشأن سياسة توفير المساعدة الإنسانية، وأن الإتحاد الأوروبي مستعد للعمل الوثيق مع سائر الدول الأعضاء والأمانة العامة لكفالة تنفيذ النتائج التي تم التفاوض عليها في ذلك الجزء. والإتحاد يأمل في أن توفر تلك النتائج توجيهات للجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الميدان. ومع أن الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية أصبح جانبا أساسيا من جوانب الدورة الموضوعية للمجلس، فإن ثمة حاجة إلى إجراء تحسينات لجعل ذلك الجزء أكثر صلة بشواغل الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية.

٥٧ - وتطرق إلى موضوع بناء السلم في المرحلة التي تعقب المنازعات، فقال إن الإتحاد الأوروبي يرحب باتخاذ المجلس لقراره بشأن خطة لتقديم المساعدة الدولية إلى هايتي، وهو قرار أحيا المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن الدورة الموضوعية لم تتمكن من البت في التوصيات الواردة في تقرير لجنة السياسة الإنمائية، والتي تتضمن توصيات بشأن مجموعة منقحة من المعايير المعدة لأغراض الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لوضع أقل البلدان نموا. والإتحاد الأوروبي يأمل في وضع تلك المعايير في أسرع وقت ممكن لكي يتسنى استكمال قائمة أقل البلدان نموا.

٥٨ - وبيّن أن الإتحاد الأوروبي يرى وجوب ترشيح جدول أعمال الجزء العام من الدورة وذلك للسماح للمجلس بإجراء مناقشات هادفة بشأن بنود تتطلب اهتمامه. ومع حصول تقدم في جعل المناقشات أكثر اتساما بطابع مثمر فقد ظل هنالك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة فعالية الوظائف التنسيقية للمجلس.

٥٩ - واختتم كلامه بقوله إن الإتحاد الأوروبي يرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المجلس لتجديد حيوية المجلس؛ وهو على استعداد للتعاون مع أعضاء المكتب الجديد لمتابعة تعزيز قدرة المجلس على الإستجابة بشكل فعال لتحديات القرن الحادي والعشرين والقيام بدوره المتوخى في الميثاق.

٦٠ - السيد نيينزيا (الإتحاد الروسي): رحب الأعمال التي أنجزها المجلس في عام ١٩٩٩، ولاسيما منها الاجتماعات التي عقدها مع المنظمات المالية والتجارية الدولية. وقال إن تلك الاجتماعات تظهر أن الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز تود أن تعزز التعاون من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي. وأضاف أنه ينبغي التنويه بصفة خاصة بالمناقشة التي دارت في الجزء الرفيع المستوى من الدورة بشأن العمالة، والقضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة. وأشار إلى أن البلاغ الذي اعتمد في ذلك الجزء يتضمن توصيات للحكومات بانتهاج سياسات متوازنة تشجع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ البرامج الاجتماعية، وإقامة قاعدة قانونية، وتحسين نظام التعليم.

٦١ - ومضى قائلا إن من دواعي سرور وفد بلده أن المشاكل التي يثيرها الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التأهيل والتنمية في المرحلة التي تعقب المنازعات كانت محل نظر خلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من الدورة. وقد أكدت النتائج المتفق عليها في ذلك الجزء على أولية القانون الدولي، والوفاء بأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وعدم جواز انتهاك المقررات التي يتخذها مجلس الأمن بشأن السلم والأمن. وأضاف أن تلك النتائج أكدت، بصفة خاصة، على وجوب تقديم المساعدة الإنسانية بلا تحيز وليس لأغراض سياسية. ولهذا فإن من الضروري مواصلة النظر في المشاكل الإنسانية التي تسببها الجزاءات، التي تصيب بآثارها أضعف فئات السكان. وبناء على هذا، ينبغي للمجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يتعاون بشكل متزايد مع مجلس الأمن.

٦٢ - وواصل كلامه قائلا إن وفد بلده يرحب بقرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي بشأن هايتي الذي أحيا المادة ٦٥ من الميثاق، كما يرحب بالنتائج التي تمخض عنها الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من الدورة، والتي ستساعد على تعزيز كفاءة تلك الأنشطة وتكفل تمويلها على نحو يفي بالمرام. وهو، بالإضافة إلى ذلك، ينوه بالمناقشة التي دارت حول البرامج المعدة لأفريقيا خلال الجزء المتعلق بالتنسيق من الدورة وأسفرت عن قرار يقضي بأن تنسق الأمم المتحدة المساعدة التي تقدم إلى تلك القارة، ويعتبرها مناقشة هامة.

٦٣ - وقال إنه يجب اتخاذ خطوات لزيادة تعزيز دور المجلس في المجالين الإقتصادي والإجتماعي ولتشجيع التفاعل بين مكتب المجلس وأعضاء المجلس. وعلى المكتب أن يعد توصياته مع أخذ آراء أعضاء المجلس في الاعتبار؛ وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي عقد اجتماعات إحاطة دورية ليس بعد اجتماعات المكتب فقط بل قبلها أيضا.

٦٤ - السيد موزوكوف (بيلاروس): قال إن عام ١٩٩٩ كان عاما حاسما بالنسبة إلى تجديد حيوية المجلس وتعزيز كفاءته. وقد أحرز تقدم كبير في عدد من المجالات وخطت الاستعدادات لجمعية الألفية إلى الأمام.

٦٥ - ومضى قائلا إن الأعمال التحضيرية التي أنجزت في الربيع والصيف أدت إلى تيسير النظر في البنود المعروضة على المجلس واتخاذ المقررات بشأنها. وعلى المجلس إيلاء النظر بمزيد من الروح العملية وبمزيد من المنهجية للوثائق الختامية التي أسفرت عنها المؤتمرات والقمم الدولية التي انعقدت بشأن المسائل الإقتصادية والإجتماعية والمسائل المرتبطة بها خلال التسعينات برعاية الأمم المتحدة. ووجه الاهتمام في هذا الخصوص إلى أهمية الاجتماعات التي انعقدت في أيار/ مايو للنظر في المؤشرات الأساسية لتنفيذ المقررات وأعمال المتابعة فيما يتعلق بتلك المؤتمرات.

٦٦ - وذكر أن وفد بلده يرحب أيضا بما دار في الجزء الرفيع المستوى من مناقشة بشأن طرق ووسائل تعزيز المساعدة الدولية، ومكافحة الفقر، وزيادة العمالة. ولهذا فإنه يعتقد بأنه ينبغي تأييد البلاغ الذي اعتمد في ذلك الجزء من الدورة.

٦٧ - وواصل كلامه قائلا إنه يجب الحفاظ على الإتجاه الإيجابي في العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وأشار إلى أن المجلس عمد للمرة الأولى، خلال الدورة الماضية، إلى عقد اجتماعات رفيعة المستوى

مع أعضاء مجالس محافظي تلك المؤسسات للنظر في الإمكانيات الجديدة، وتوسيع نطاق التعاون في الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة وللمؤسسات بریتون وودز، ومواصلة تدارس المجالات التي يمكن فيها إصلاح النظام المالي العالمي. وسيكون من المفيد جدا لو أمكن للجمعية العامة أن تشجع على إجراء حوار بين المجلس ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد بغية تحقيق العالمية الحقة لنظام التجارة.

٦٨ - وأعلن أن وفد بلده يؤيد جهود المجلس الإقتصادي والإجتماعي في سبيل العمل مع سائر الهيئات، بما فيها مجلس الأمن، في سياق ميثاق الأمم المتحدة. ومن الجدير بالذكر، في هذا الخصوص، أن قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، يقترح برامج لتقديم مساعدة طويلة الأجل إلى هايتي. وثمة فائدة في توسيع إسهامه في عمليات السلام التي تعقب المنازعات على سبيل دعم مجلس الأمن والجمعية العامة. وسيقتضي الأمر وضع نتائج وتوصيات بشأن القضايا الإنسانية، من قبيل تخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع الإنسانية، بالاستناد إلى مبادئ متفق عليها، لتأهيل وتعمير المناطق والبلدان المتأثرة؛ ولا يقدر تأييد الجمعية العامة في هذا الخصوص بثمن.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن المجلس الإقتصادي والإجتماعي عاكف أيضا على اتخاذ الاستعدادات لجمعية الألفية، وهو ينظر في جوانب تتعلق بتكنولوجيا المعلومات في سياق الأمم المتحدة لكفالة تنسيق تنفيذ المقررات المتخذة في المؤتمرات الدولية. وأضاف أنه يجب أن تكون هناك مناقشة مستمرة بشأن تنسيق تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة في مجالات معينة من أمثال المستوطنات البشرية، والأنشطة الإنسانية، والبيئة؛ وسيكون من المفيد، تحقيقا لتلك الغاية، مواصلة النظر في تقارير الهيئات الفرعية في الدورات الموضوعية. وسيكون من الضروري في المستقبل تعزيز وظائف التنسيق بما يكفل تحديد السياسات وتنفيذها تمشيا مع ازدياد أهمية الأمم المتحدة في عالم يزداد ترابطا.

٧٠ - واختتم كلامه بقوله إن وفد بلده يتمنى للمجلس كل نجاح في جهوده المبتكرة ويؤكد مجددا أنه مستعد للتعاون مع سائر البلدان والهيئات لبلوغ الأهداف المحددة للألفية الجديدة.

٧١ - السيد ريشتنياك (أوكرانيا): رحب بنهضة المجلس الإقتصادي والإجتماعي التي تجلت خلال الجزء الرفيع المستوى من آخر دورة موضوعية، وهو الجزء الذي خصص للعمالة، والقضاء على الفقر، والنهوض بالمرأة. وقال إن وفد بلده يرحب بالنتائج الأساسية التي تمخض عنها الجزء الرفيع المستوى فيما يتعلق بالإستراتيجيات المتصلة بالقضاء على الفقر والإجراءات الواردة بيانها في البلاغ الوزاري، وهو يدرك الحاجة إلى التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الإقتصادي والإجتماعي على إجراء دراسة بشأن أثر الجزاءات، ولا سيما على النساء والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. وأشار إلى أن قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي ٥٩/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ يؤكد مجددا الدور الهام الذي يقوم به المجلس فيما يبذله كل من المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة من جهود في مجال تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول التي تواجهها مشاكل اقتصادية خاصة ناجمة عن تنفيذ جزاءات يفرضها مجلس الأمن. وعلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يستمر في التصدي لهذه القضايا، ولجوانبها الاقتصادية بوجه خاص، بغية حل تلك المشاكل.

٧٢ - وأعلن أن وفد بلده يثني على ما قام به المجلس الإقتصادي والإجتماعي من عمل في سبيل تعزيز كفاءة لجانته الفنية والإقليمية وهيئاته الفرعية، وهو يرحب بمشاركة اللجنة الإقتصادية لأوروبا في الانتعاش الإقتصادي لبلدان جنوبي شرق أوروبا وكذلك بنشاطها الرامي إلى تشجيع تحويل الأسواق في الإقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية. ورأي أنه يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لقلب اتجاه الموارد المخصصة للبرامج الإقليمية لتلك اللجنة نحو الإنخفاض.

٧٣ - ورحب أيضا بتجديد حيوية الأمم المتحدة في الميدان الإقتصادي والإجتماعي. وقال إنه يجب تعليق أهمية أكبر على ترشيد وتنسيق إجراءات صناديق وبرامج الأمم المتحدة وإقامة صلات أوثق مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الشركاء الأساسيين؛ وأثنى على الروح التعاونية التي أبدتها تلك المؤسسات خلال الإجتماعات التي عقدت معها في وقت سابق من السنة.

٧٤ - السيدة ميرالييس (فنزويلا): أشارت إلى إدراج العمالة والجوانب المتصلة بشؤون الجنسين في موضوع مكافحة الفقر، وقالت إن الفقر أخذ يتأثر أيضا بالعولمة؛ وبناء على ذلك، فإن المسائل السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التي كان يمكن حتى عهد قريب أن تعالج إلى حد ما بمعزل بعضها عن بعض، أصبحت الآن مترابطة. كما أن ربط القضاء على الفقر بمسائل معينة من قبيل الجهود الرامية إلى تحديد استراتيجيات مرنة للتخفيف من عبء الديون، والبحث عن بنية مالية ونقدية دولية جديدة، ودعم الأسرة، والمرأة والطفل بوجه خاص، ومحاربة الفساد، والتأكيد على الشفافية في الإدارة العامة وفرص العمل وغيرها من المسائل الكثيرة، يدل على وجود حاجة إلى تركيز التنمية على نحو شامل ووضع استراتيجية تكميلية في مجال التعاون المالي الدولي.

٧٥ - ومن هنا تأتي أهمية إقامة المجلس الإقتصادي والإجتماعي لصلات وثيقة مع مؤسسات بريتون وودز. وقالت إنها ترحب لهذا بالأنشطة التي اضطلع بها مؤخرا على هذا المنوال، وذلك لأنها تشهد على وجود تعاون حق في سبيل تحقيق هدف مشترك هو هدف التنمية للجميع وتحقيق القضاء على الفقر بوجه خاص.

٧٦ - ومضت قائلة إن البدء في جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في منظمة التجارة الدولية مناسبة جيدة للتأمل في العلاقة بين المحافظة على شروط إدارة الإقتصاد العالمي ومحاربة الفقر. وأضافت أن وفد بلدها يساوره القلق، في هذا السياق، إزاء اختلال التوازن الملحوظ فيما بين مستويات إمكانيات دخول الأسواق ومستويات التنمية، وإزاء الضغط الذي يمارس على البلدان النامية لكي تتخلى عن سلسلة من السياسات الفعالة التي لا يمكنها لولاها التغلب على المشاكل الهيكلية لاقتصاداتها، وإزاء زيادة مستويات القدرة التنافسية المطلوبة لإمكانية دخول الإقتصاد العالمي. وإذا أريد للقرن الحادي والعشرين أن يشهد القضاء على الفقر، فإنه ينبغي اتخاذ خطوات لإقامة توازن حقيقي بين الإلتزامات المتعددة الأطراف للدول المتقدمة النمو والإلتزامات المتعددة الأطراف للدول النامية.

٧٧ - وواصلت كلامها قائلة إن على المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن يقيم آلية مرنة للتشاور تمكنه من زيادة فعالية تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وتجتمع كلما وقعت كارثة كبرى بغية التنسيق الفعال لأنشطة وكالات الأمم المتحدة وطلبات الحصول على المساعدة الدولية. واختتمت كلامها بقولها إن الصلة بين

الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة وأنشطة المساعدة الإنمائية يجب أن تحدد بوضوح كيلا يظلم بالأولى على حساب الموارد النزرة المخصصة للثانية.

٧٨ - السيد درويش (مصر): أيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، ثم تطرق إلى القرارات التي اتخذها المجلس بالاستناد إلى تقرير لجنة تسخير الطاقة والموارد الطبيعية للتنمية. وقال إنه إذ يضع في اعتباره أن المجلس أيد قرار لجنة التنمية المستدامة الداعي إلى إرسال تقرير لجنة تسخير الطاقة والموارد الطبيعية للتنمية إلى لجنة التنمية المستدامة للنظر فيه، فإنه يدهشه أن المجلس اتخذ ثلاثة قرارات تتناول الموارد المائية وإدارة الأراضي ولكنه لم يتصرف على نفس النحو بالنسبة إلى مشاريع قرارات أخرى يتضمنها ذلك التقرير نفسه. وأضاف أن وفد بلده يود أن يعرف السبب الذي من أجله اختلف المجلس في تصرفه بشأن مختلف توصيات لجنة تسخير الطاقة والموارد الطبيعية للتنمية. وبيّن أن تلك التوصيات تقنية من حيث الأساس، وهي تتعلق بقضايا معقدة غير مدرجة في جدول أعمال المجلس، وكان يجب أن تحال إلى الهيئة الفرعية المختصة، وهي في هذه الحالة لجنة التنمية المستدامة.

٧٩ - ومضى قائلاً إنه لا يبدو ثمة أي معنى في أن توفد البلدان إلى المجلس وفوداً تتألف من خبراء فنيين في ميادين الطاقة، والموارد المائية، والمستوطنات البشرية، وحقوق الإنسان، وشؤون الجنسين، والعلم والتكنولوجيا وما إلى ذلك لا لشيء إلا لأن المجلس قد يقرر اتخاذ مقررات تقنية دون نظر مسبق ودون مفاوضات مقابلة في الهيئات الفرعية المختصة. ويعتبر نقل تلك المهام إلى المجلس استخداماً سيئاً للموارد، وهو ينافي الجهود المبذولة في سبيل تجنب ازدواج العمل.

٨٠ - وأشار إلى أن لجنة التنمية المستدامة ستنظر في دورتها الثامنة في قضايا تتعلق بإدارة الأراضي والموارد المائية، ولهذا فإن من الضروري التأكد من أن اتخاذ المجلس لقرارات بشأن تلك القضايا لا يؤثر على مناقشات لجنة التنمية المستدامة. وذكر أن وفد بلده يساوره القلق إزاء تضارب الولايات، واستخدام الموارد لعدد كبير من الاجتماعات الزائدة عن الحاجة داخل المجلس، والعدد المحدود للبلدان الأعضاء في هيئات من قبيل المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

٨١ - وأكد من جديد مبدأ حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وفقاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ إعلان ريو، والتشريعات الوطنية، كما أكد من جديد ولاية الجمعية العامة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام الميثاق، ولا سيما ما يتعلق منها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٨٢ - واختتم كلامه بقوله إن وفد بلده يتطلع إلى المناقشة التي ستدور في الجمعية العامة حول توفير المياه والرعاية الطبية للجميع، وهو يعتقد أن الجمعية ستستطيع أن تكفل ألا تتحقق أهداف التنمية المستدامة على حساب احترام القانون الدولي.

٨٣ - السيد ليوجنتاو (الصين): قال إن المجلس قام دائماً بدور جد هام في التعاون الدولي من أجل التنمية وحقق نتائج إيجابية في إجراء إصلاحات في هيئاته الفرعية وتعزيز كفاءة تلك الهيئات. وأضاف أن ما دار في ذلك

العام من مناقشات بشأن التنمية والقضاء على الفقر في أفريقيا تدل على أن المجلس يملك إمكانيات هائلة لمواجهة التحديات القائمة اليوم.

٨٤ - والآن بعد أن أنجز الإصلاح، فإن من الضروري التركيز على تنفيذ جميع التدابير المتفق عليها وتوطيد المنجزات. وهدف الإصلاح هو تعزيز الأمم المتحدة؛ وعلى الدول الأعضاء الآن أن تفي بالتزاماتها وترجع إلى الوراء اتجاه دعم أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية نحو الإنخفاض. ومن المهم القيام، على الصعيد الإقليمي، بتنفيذ برامج العمل المتخذة في المؤتمرات العالمية الرئيسية للأمم المتحدة تحقيقاً لتلك الغاية، كما ينبغي الإنتفاع على نحو أفضل بالمزايا النسبية للجان الإقليمية التي زادت الآن من نشاطها في أعمال المجلس وقدمت مساهمات إيجابية فيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي الإستعانة بمزيد من الحوار بين المجلس وبين مؤسسات برتون وودز لتعزيز التعاون في مواجهة تحديات التنمية.

٨٥ - ومضى قائلاً إن من المهم، لدى تقييم تنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، استخدام الإحصاءات والمؤشرات كأدوات للمساعدة على صنع السياسات. وأضاف أن المسؤولية عن إنتاج واستخدام المؤشرات تقع في معظمها على عاتق الحكومات، ولكن الضرورة تقتضي تبسيط المنهجيات وتعزيز قدرة البلدان على جمع وتحليل تلك المؤشرات والإحصاءات. أما اقتراح بعض البلدان أن تنتج الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات الأساسية فيجب أن تنظر فيه اللجان الفنية قبل اتخاذ أي قرار بشأنه.

٨٦ - وقال أخيراً إنه يجب بذل الجهود لترشيد جدول أعمال المجلس، وتعزيز الأعمال الحضرية المضطلع بها من أجل الدورات الموضوعية، وتحديد ولايات اللجان الفنية بوضوح والإعتراف بأهميتها المتنامية. ويجب أن تكون مناقشات المجلس لتقارير لجانه الفرعية مستوفاة وأن تسفر عن توجيهات موضوعية بدلا من أن تكون مجرد مناقشات شكلية.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.

— — — — —